دبلوماسية منتصف الطريق

في الشهرين الماضيين، توزّعت عملية التسوية في المنطقة بين سجال أميركي ـ اسرائيلي خفيّ حول ضمانات القروض، التي تردّد ان ادارة الرئيس الاميركي، جورج بوش، عمدت الى ربط الموافقة عليها، في شكل مباشر وعلني، بتجميد اسرائيل نشاطاتها الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبين عزم الراعي الاميركي على عدم السماح بافشال العملية السلمية، واصراره على السير قدماً نحو إقامة نظام اقليمي في الشرق الاوسط، باعتباره ذروة التسوية الاميركية في المنطقة، بل ربما جوهر هذه العملية، الذي يفترض ان يعيد توزيع الأدوار والمصالح والمكاسب على أطراف النزاع في المنطقة.

معركة ضمانات القروض

أشارت المعلومات التي تلقّاها عدد من المصادر الدبلوماسية المطلعة، في وضوح، الى ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل قد تكونان متجهتين نحو «نزاع» حقيقي. والسبب الاساس لذلك هو، في رأيها، موضوع ضمانات القروض البالغة قيمتها زهاء عشرة مليارات دولار، التي طلبتها الحكومة الاسرائيلية من الادارة الاميركية، قبل شهور، كي تتمكّن من استيعاب اليهود المهاجرين الى اسرائيل من الاتحاد السوفياتي سابقاً، والتي طلب الرئيس الاميركي، بوش، من الكونغرس، خطياً، ارجاء البحث فيها لمدة ١٢٠ يوماً، بقصد الضغط على اسرائيل لتليين مواقفها من بناء مستوطنات جديدة في الارض المحتلة (انطوني لويس، **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/١/٢٠).

وبالفعل، فقد كان الرئيس الاميركي يعتزم الربط بين ضمانات القروض وتجميد اسرائيل بناء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة، من دون استعمال كلمة «الربط». في هذا الصدد، أشارت المصادر الدبلوماسية نفسها الى ان الادارة الاميركية واجهت ثلاثة خيارات: الاول، هو ان يطلب الرئيس بوش، مجدداً، من الكونغرس تأجيل بتّ موضوع الضمانات، ممّا سيدفع أعضاء الكونغرس المؤيدين لاسرائيل الى السعي من أجل تبنّي مشروع قانون يوافق على الضمانات في سنة انتخابية شعارها خفض المساعدات الخارجية، من جهة، ويعطي اسرائيل ذريعة كي تعرقل عملية السلام، من جهة أخرى. امّا الخيار الثاني، فهو ان توافق الادارة الاميركية على الضمانات بمعدّل أقل ممّا هو مطلوب، أي ملياري دولار في السنة، على مدى خمس سنوات، شرط ان تجمّد اسرائيل النشاطات الاستيطانية في الاراضي المحتلة. ويحظى الخيار الثالث بدعم من الكونغرس، وجوهره ان توافق الادارة الاميركية على ضمانات محدودة على أساس اقتطاع ما ستنفقه اسرائيل لبناء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة من مجموع ما ستقدّمه واشنطن من أموال (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/١/٩).

هل أقدم الرئيس الاميركي على تبنّي أحد الخيارات الثلاثة؟ قالت المصادر الدبلوماسية المطلعة في واشنطن، ان بوش لم يقرّر، بعد، الموقف الذي سيتخذه من موضوع ضمانات القروض، فضلاً عن ان الكونغرس لا يستطيع اتخاذ موقف معيّن قبل اشباعه درساً. الّا ان المعلومات المتوافرة لديها تشير الى ان البيت الابيض لا يزال متشدّداً في موضوع القروض هذه، بحيث لا يمكن التكهّن بما اذا كان بوش سيعطي الضوء الاخضر لاقراره بطريقة ترضي اسرائيل. ومن شأن ذلك توفير نسبة، وإنْ ضئيلة، لامتناع الولايات المتحدة الاميركية عن منح الضمانات المطلوبة. كما ان بوش رفض الاقتراح ـ التسوية، اذا جاز التعبير، الذي قدّمه رئيس لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ، السيناتور باتريك ليهي، لحل مشكلة الضمانات، والذي يقضي بتقسيطها على خمس سنوات، بحيث تنال اسرائيل كل سنة ملياري دولار. ويتضمّن